

# مراجعة كتاب / KİTAP İNCELEMESİ / BOOK REVIEW

## «ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى»

\* المنصف وناس

الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2018

بقلم: دروش فاطمة فضيلة

يسعى الباحث المثقف بكل ما أوتي من قوة أن يكتب كتاباً يخلده ، وبالنسبة لعالم الاجتماع فكتاب حياته لا يمكن أن يخرج عن إطار رؤيته للتغير الاجتماعي ، للفاعلين الاجتماعيين ، لمقومات التنمية الشاملة ولطبيعة الصراع الاجتماعي. ولا يمكن أن يكون هذا العمل إلا بحثاً مقارناً نقدياً تحليلياً ، يضع فيه عصارة تلاقيه وتفاعله مع النظريات السوسنولوجية من جهة والواقع الاجتماعي الذي يعيشها كآ الآخرين ولكن لم يكن ليراه بنفس العدسة، وهذا ما سعى لتحقيقه الأوائل من علماء الاجتماع منذ أوجست كومت وماكس فيبر وكذا فعل ابن حلسون وهو يكتب مقدمته الشهيرة قبل التأسيس الأكاديمي لسوسيولوجيا . وهكذا ظهر لنا العالم والباحث الاجتماعي التونسي المنصف وناس في آخر كتبه. إنه العمل المميز والرائد في الحقل السوسنولوجي المغربي منذ مطلع الألفية والمعنون «ليبيا التي رأيت Libya التي أرى» .\*

\* المنصف وناس باحث في جامعة تونس مهمّ بمتابعة التطور الاجتماعي والسياسي في مجتمعات المغرب العربي وخاصة في ليبيا ، في رصيده ستة عشر كتاباً من بينها : العسکر والنخب في ليبيا (2009) ، الشخصية الليبية (2014).

\*\* المنصف وناس ، Libya التي رأيت Libya التي أرى ، الدار المتوسطية للنشر ، ط ١ ، تونس 2018 .

### ١ إشكالية الدراسة:

أسفرت عملية بناء إشكالية البحث عن تساؤلين رئيسيين : ما هي جذور الأزمة والإخفاق والعنف في المجتمع الليبي؟ وهل يمتلك المجتمع الليبي موارد تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية كافية لإعادة البناء ومقاردة حالة الإخفاق؟ صياغة التساؤلين لم تتأتى من العدم بل سبقتها دراسات استطلاعية وقراءات عديدة ومقابلات مع مختلف الشرائح الاجتماعية مكتن الباحث من تحقيق القطيعة مع المعرفة السابقة والمعتقدات العامة حول مستوى المعيشة وطبيعة العلاقات ومتناقض البني الاجتماعية في ليبيا. في بينما كنا نعتقد أن سكان ليبيا كانوا ينعمون بحياة الرفاهية جراء تقسيم مداخيل النفط ولكن نسبة السكان قليلة لا تتعدي السبعة ملايين وإذ بالدراسات الاستكشافية التي أحراها الدكتور المنصف وناس تسقط ما كنا نعتقد حققته وتكشف لنا عن حالة الفقر التي كانت شرائح عريضة تعاني منها» فالقرار رسالة متباينة بين النظام الليبيين، فكلما زرت بتغازي . وقد زرنا ما لا يقل عن عشر مرات ، وأدق النظر في مظاهر الإهمال والتسيب الإداري وعلامات الفقر والقدرة وأخيار المرافق الخدمية وعدم تجديد معلم المدينة العتيقة اشعر بان مثل هذه الحالة رسالة رمزية وسياسية مركبة وعميقة في الان نفسه ، ولكنها واضحة في مدلولاتها بالنسبة إلى الباحث والمتلقي على حد سواء». (المؤلف، ص 45)

بالإضافة إلى التشخيص الأولي لأهم مظاهر التخلف التي ميزت ليبيا في عهد معمر القذافي وذكر أهم المشكلات الاجتماعية للمجتمع الليبي تضمن هذا التصريح رسائل رمزية لعل أهمها أن الفقر محسوب ومفتول بمعنى آخر هو تفجير متعمد لمناطق بعيتها وهذا يجرنا إلى منبع الداء وحافن قابلية الانفجار والمتمثل في ظاهرة الشروخ

والانشطارات العديدة في المجتمع الليبي «أزمة المجتمع الليبي العميق ليست تعبرا عن صراع فقط بين السلطة والمجتمع وإنما هي تأكيد لتعاضد عنصريين بنيوين: جغرافية الأحقاد بين الفئات والجهات والقبائل من جهة والانشطارات الثقافية الاجتماعية والنفسية من جهة أخرى». (المؤلف، ص 48) وربط الباحث جغرافية الأحقاد بالانتشار المذهل للسلاح بكل أصنافه بغرض الاحتماء من كل هذه الشروخ. وبعد سلسلة من المقابلات أجراها لاحظ شعور النخبة العميق بالانغلاق السياسي وانتشار الفساد والعجز عن مقاومته وعدم القدرة على إصلاح البلد. كما وأشار الباحث إلى ظاهرة شعور الشباب بالإقصاء مع أنه لم يذكر أي مؤشرات دالة على الإقصاء. بالإضافة إلى عامل يستهان به في البلدان العربية وهو غياب المراجعة العميقه والمحلية للتغيرات الاجتماعية ومدى مسايرتها للتطور الحاصل في العالم. بعد هذه القراءة النقدية تلخص عوامل الإخفاق والأزمة ومن ثم انفجار فيفري 2011 إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية .

#### . العوامل الداخلية :

عوامل بنوية ثقافية نفسية مرتبطة بالتكوين القبلي وقبليته للدخول في نزاعات وحروب عند الإحساس بالخطر .

عوامل اقتصادية تكمن في فشل تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية وما أخر عن هذا العجز من انتشار الفقر بشكل واسع أو بالأحرى تغافل بعض الجماعات ومنه شعور عميق ومؤلم بالقهقر المادي والنفساني جراء تراكم الثروات لدى جماعات النفوذ وعدم تكافؤ في الفرص الاقتصادية والاجتماعية و اشتداد أزمة الطبقة الوسطى اقتصاديا.

عوامل سياسية تكمن في شعور النخبة بالانغلاق السياسي و شعور الشباب بالإقصاء وعبادة القائد الحاكم للسلطة.

انعدام المراجعة العميقة خلال أربعين سنة وضعف الخبرة في التسيير الاستراتيجي للأزمات.

#### . العوامل الخارجية:

تکالب حلف الشمال الأطلسي على ليبيا .

التوجه الرئيسي لقوى غربية لاستئصال النظام السياسي القائم مهما كانت التكلفة المادية والبشرية.

إغراق ليبيا بالأسلحة بكل أنواعها من طرف قوى أوروبية ودولية عربية. (المؤلف ، ص62)

من بين هذه العوامل الخددة المتنسبية بالإخفاق والانفجار والتأزم أيهما يبرر الباحث؟ الإجابة عن تساؤلنا تكمن في الفقرة التالية وهي ذات دلالة و MF مفسرة لما يحدث وقد يحدث في المغرب العربي «بعد جلسات حوار أربعة ، توصلت إلى استنتاج أنه لا توجد رغبة حقيقية في السلم في ليبيا ، تأكيدت من كل ذلك حينما هافتني دبلوماسي أوروبي في الأسبوع الثاني من شهر ماي ٢٠١١ قائلًا: إنما لم نسمع البتة لنصائحك فالملف أنتقل من أيدي Alain Jupe وصار بين أيدي الفيلسوف الييمي Bernard Henry Lévy صدمتي المعلومة أية صدمة لأنني مواكب لمسيرته منذ عقود». (المؤلف ص ٣٦)

وعليه فالعامل الخامس المالي للبيبي هو التأثير الخارجي ولكن لم يكن هذا الفيروس قادرًا على التغلغل واحتياج النسبية الاجتماعي لولا قابلية هذا النسبية لاستقبال الفيروسات . إنما شروخ وتفاوتات عميقة متأتية أساساً من أن المجتمع غير محسن من الداخل بما فيه الكفاية و يتميز بشاشة وانكسارية جلتين تؤثران بالضرورة في أدائه .

ثانيا ، سوسيولوجية التعطيل والإهانة ، حالة ليبيا: كيف فسر المنصف وناس علميا نشاط العوامل السابقة الذكر ومسارات إحداث الانفجار والانفلات الأمني؟

أ. نظرية المجتمع المعدل: توصل المؤلف عند إعادة تركيب الخلايا المالكة للمجتمع الليبي إلى إنتاج مقارنة نظرية مركبة تم صياغة مقولاتها بالرجوع إلى التاريخ السياسي والاجتماعي وبالاستناد إلى الملاحظات العينية والإحصائيات والأحداث الظاهرة والكامنة ولقد أطلق عليها نظرية المجتمع المعدل» والمتسمة بعناصر رئيسية متلاحددة ومتداخلة إلى حد كبير. (المؤلف، ص 69-68)

غياب العقد الاجتماعي والأخلاقي .

غياب سياسة توافقية تبني على المشاركة الجماعية.

- . بنية سياسية مشخصنة ومحركة في يد واحدة تعزل القوى المجتمعية والسياسية والاقتصادية عن المشاركة.
- . قرار سياسي استفرادي وغير تشاركي وغامض المبررات.
- . توزيع ضعيف للثروات الوطنية ونخباسها في الفئات المعاوية ومنع توزيعها ودوراًها العادلين.
- . تعطيل مسيرة تحدث المجتمع سياسياً ومؤسساتها واقتصادياً واجتماعياً وتقنياً وإلزامه بما يمكن أن نسميه البدونية بكل جملتها ومارساها وقلالها للحياة والوجود.
- . الاعتماد الكلي على الاقتصاد السياسي للبلد في تعميق التعليل.

بـ، الاهارات التاريخية للعسكر: أهم مفارقة سوسيولوجية وسياسية توصل إليها المؤلف تكمن في كون العسكريين لم يسعوا عملياً إلى إيجاد شركاء سياسيين في صلب المجتمع الليبي»<sup>119</sup> فلو حكم العسكر في ليبيا بجدية ووفق برنامج تحديثي توافقى لأمكن عندئذ بناء مجتمع منضبط ومؤطر ومنتج ولكن الذين حكموا بعد 1969 لم يكونوا متحانسين فكريًا وطبقاً واجتماعياً ولا أصحاب مشروع تحديثي حقيقي للمجتمع الليبي.....لقد كان بإمكان العسكر أن يكونوا فاعلاً تحدثياً مهماً وقاطرة تطوير مجتمعي واقتصادي وتنموي أساسى وأداة دائمة وصاهرة للمجتمع القبلي صلب المجتمع الشامل». (ص 119).

كما توصل المؤلف إلى كون العسكريين في ليبيا بلا قاعدة شعبية وكان حضورهم فوقياً مما أدى بهم إلى استخدام القوة في إدارة الشأن العام لإخفاء مكامن التوتر والتفكك. وأن أغلب أعضاء مجلس الثورة كانوا يعتقدون مرجعية عروبة ناصرية وكانوا يأملون إقامة العدالة الاجتماعية وتعزيز التعليم وتوفير الخدمات الصحية وتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية ولكنهم قلوباً أو إكراهاً الحكم الفردي وتوطأوا مع ظاهرة الفساد وقبلوا الإقصاء والتهميش. (المؤلف، ص 123).

### ثالثاً، شروط إعادة البناء في المجتمع الليبي أو المستقبل الممكن:

كيف يمكن تحويل الزرزال الاجتماعي الذي عرفه ليبيا إلى رأسمايل ثقافي واجتماعي إيجابي يساعد على إعادة البناء وإلى قوة طاردة للضعف والوهن؟ كيف يمكن تحويل كل عناصر المشاشة والانكسارية التي تجمعت بعد 2011 إلى موارد تحسين ومناعة وقوة؟ أي كيف يمكن إعادة بناء البيت الليبي من جديد؟

اجتهد الباحث في رسم خريطة طريق جديدة باعتماد للأمل والتناول جوهرها أن التغيير الصائب يبدأ من السياسة التربوية والتعليمية و السياسة الثقافية والسياسة الدينية المخاطبة للعقل الليبي ثم السياسة التنموية العادلة. إنما الرؤية الغيرية والتي أثبتت نجاعتها في كثير من المجتمعات المعاصرة والتي خططت خطوات إيجابية نحو المستقبل.

كما تستلزم مرحلة إعادة البناء في نظر المؤلف القطيعة الإيجابية العميقه والمؤسسة لواقع مجتمعي جديد، ولا يمكن إعادة التأسيس إلا بعد تشخيص موضوعي لأماكن الإخفاق والمشاشة. ونختتم هذه المراجعة بقاعدة سوسيولوجية عبر عنها مؤلف الكتاب تعبيراً يستحق أن يعلق شعاراً في كل مؤسسات الدولة «المجتمعات تنتج ذاتها إنتاجاً وتبني نفسها لينة وليناً وحراً وتكون هي في المستوى الذي يريد لها أن تكون فيه، وهي إنتاج إرادة الفاعلين الحريصين على التقدم. فالمجتمعات لا تولد متكاملة وجاهزة، لا تنشأ مكتفية بذاتها، وإنما هي تتتطور وفق من يريد لها أن تتطور سلباً أو إيجاباً، وهي ترتفع إلى المترفة التي يريد الفاعلون أن تبوأها مثلما كان الشأن في المجتمعات الغربية على خصوصية مساراها التاريخية للوصول إلى ذلك». (المؤلف، ص 365)